الدعاية والإعلام ودورهما في تشكيل إدراك الحُريَّة وخَلْق الحُريَّة المُزيَّفة

■ د. علي الرضا فارس[1]

ملخّص

في هذا المقال العلميِّ، جرى طرحُ السؤال الإشكاليِّ الأساس: هل الحريّةُ التي يُروِّجُ لها النظامُ الليبراليُّ المادّيُّ الرأسماليُّ ـ القائمةُ على الفردانيّة وتحقيق الرِّبح والاستهلاكِ غير المحدودِ ـ هي حريّةٌ حقيقيّةٌ أمْ حريّةٌ وهميّةٌ؟ وهلْ هناكَ نموذجٌ بديلٌ أكثرُ عدالةً؟

وبناءً على هذا السؤال، جرى تعريفُ الحريّة المُزيّفة الوهميّة التي تتبنّاها وتُروِّجُ لها الليبراليّةُ الماديّةُ الرأسماليّةُ المتوحّشةُ، والمبنيّةُ على أُسسِ الفردانيّة، وحبِّ الذات، وكذلكَ حبِّ التملُّكِ المادّيِّ والاستهلاكِ غير المحدود. كما جرى توصيفُ أدوات السيطرة الإعلاميّة والذكاء الاصطناعيِّ، والهيمنة التقنيّة التي تمتلكُها وتُسيطرُ عليها الولاياتُ المتّحدةُ الأميركيّةُ بشكلٍ أساس، والتي من خلالها تُروِّجُ وتفرضُ نموذجَها بالترغيب تارةً، وبالترهيب تارةً أُخرى. وبعدَ ذلك، جرى تعريفُ الحريّة الحقيقيّة القائمة على التوازن المادّيِّ ـ الرُّوحيِّ، وعلى القيم الخُلُقيَّة والإنسانيّة لهذا النموذج، والتي تتبنّاها الأديانُ السماويّةُ ـ وتحديدًا الدينُ الإسلاميُّ ـ حيثُ العاملُ الأساس لكلِّ سلوكٍ فرديٍّ أو جماعيٍّ هو حدودُ اللهِ تعالى.

الكلمات المفتاحية: الحريةُ المُزيّفةُ، الحريّةُ الخُلُقيَّة، الرغباتُ الوهميّةُ، الدعايةُ والإعلامُ، الذكاءُ الاصطناعيُّ، التسويقُ الاستهلاكيُّ، النظامُ الرأسماليُّ الليبراليُّ المادّيُّ.

---

1 - أستاذ جامعي، باحث ومرشد الدراسات الأكاديمية في مركز الأبحاث والدراسات التربوية، دكتوراه في العلوم الاجتماعية من الجامعة اللبنانية، لبنان.

المقدّمة

إنَّ التطوّرَ التقنيَّ الحديثَ، ولا سـيّما مع بروزِ الإنترنـتِ والتقنيّاتِ المرتبطةِ به، كتطبيقاتِ الذكاءِ الاصطناعيِّ وغيرها، قد جعلَ إمكانيّةَ التغييرِ والسـيطرةِ العقليّةِ والنفسيّةِ والفكريّةِ على شعوبِ العالمِ أجمع، أسهلَ وأيسرَ وأسرعَ للدولِ المُهيمنةِ، وأصحابِ القرارِ المُسيطرينَ على هذهِ التقنيّات.

فبدلاً من أن تكونَ هذهِ الثورةُ الرقميّةُ الجديدةُ في خدمةِ الإنسانِ ومشروعِه الحضاريِّ، يبدو أنّ هذهِ الموجةَ الحديثةَ من التطوّرِ التقنيِّ تتّجهُ نحو خدمةِ السـيطرةِ على الإنسانِ وإخضاعِه؛ لأنّهـا تنطلقُ وتُوجَّـهُ من قِبَلِ أصحـابِ قرارٍ يفتقـرونَ إلى الأخلاقِ في أفكارِهم وسـلوكِهم وتعاملِهم.

وعليـه، فهذا المقالُ العلميُّ سـيناقشُ مفهومَ "وهـمِ الحريّةِ المُزيّفـةِ" في العصرِ الرقميِّ الحديثِ؛ حيثُ يجري خلقُ هذهِ الحريّةِ المغلوطةِ وزرعُها في أفكارِ الراشـدينَ بشـكلٍ عامٍّ، والأجيالِ الشـابّةِ الناشئةِ بشكلٍ خاصٍّ، استنادًا إلى الضخِّ الإعلاميِّ الكثيفِ والدعايةِ المركّزةِ من قِبَلِ الدولِ والحكوماتِ واللوبيّاتِ المُهيمنةِ، التي تحملُ أفكارَ الليبراليّةِ الماديّةِ، والمنفعةِ الحسيّة.

وهذا ما يُسـبّبُ خَللاً في إدراكِ الأفرادِ لماهيّةِ الحريّةِ؛ حيثُ تُصبحُ الحريّةُ مرادفًا لمفهومي التفَلُّتِ الخُلُقيّ من جهةٍ ـ تحتَ مسمّى "حريّةِ التعبيرِ" و"حريّةِ التصرّفِ بالجسدِ" ـ والاستهلاكِ غيرِ المحدودِ للمواردِ من جهةٍ أُخرى، وذلكَ تحتَ مسمّى "حقِّ الإنسانِ بالاستهلاكِ" و"بتلبيةِ رغباتِه دونَ حدود».

هذهِ المنظومةُ مُغلّفةٌ بقالبٍ من الديمقراطيّةِ، من خلالِ انتخاباتٍ تُشبعُ نفوسَ الشعوبِ بأنّها تختارُ مُمثّليها بحُرّيّةٍ مطلقةٍ.

تلعبُ التكنولوجيا الرقميّةُ دورًا رئيسًا في تعزيزِ الشعورِ الزائفِ بالحريّة؛ حيثُ يبدو أنّ الأفرادَ يمتلكونَ حرّيّةَ التعبيرِ والاختيارِ، لكنْ في الواقعِ يجري توجيهُ آرائهم وتفضيلاتهم الاستهلاكيّة والانتخابيّة، ويتجري خلقُ رغباتِهم الكماليّةِ الوهميّةِ من خلالِ الخوارزميّاتِ والإعلاناتِ المُوجّهةِ.

فالليبراليّةُ والرأسماليّةُ هما من تقومان بتكوين تصوّراتنا عن الحريّة، ما يُؤدّي إلى خَلْقِ أشكالٍ من الحريّةِ الوهميّةِ، التي تتماشى مع المصالحِ السياسيّةِ والاقتصاديّةِ والثقافيّةِ لهذهِ الكانتوناتِ المُهيمنة.

إنَّ الهدفَ النهائيَّ لهذهِ الحريّةِ الوهميّة، وهذا الضخِّ الإعلاميِّ الكثيف، ليس بناءَ الإنسانِ الذي يتكاملُ بأخلاقِه وإنسانيّته وحريّته الحقيقيّة ـ القائمة على بناءِ الذات، وضبطِ الأهواء، واستخدامها بما يُرضي اللهَ تعالى، وما فيه خيرُ البشريّة ـ بل هدفُها تعظيمُ الرّبحِ والسيطرةُ المُطلقةُ على الموارد من جهة، وتآكلُ التفكيرِ النقديِّ عندَ الإنسانِ من خلالِ إغراقِه بملذّاته الدنيويّةِ من جهةٍ ثانية، وجعلُ الجمهورِ أكثرَ تقبُّلاً للخطاباتِ والأحداثِ السائدةِ في هذا العالمِ دونَ مساءلةٍ من جهةٍ ثالثة.

وهذه (غزّةُ) والإبادةُ الوحشيّةُ التي تتعرّضُ لها من عدوانِ الاستكبارِ العالميِّ الأميركيِّ ـ الإسرائيليِّ عليها، لأكثرَ من عامٍ، أبرزُ مثالٍ على هذا التقبُّلِ لهذهِ الأحداثِ التي لا تمُتُّ لأبسطِ معاييرِ الإنسانيّةِ بصلة.

وبناءً على ما تقدَّم، يكونُ السؤالُ هنا: هلِ الحريّةُ التي يُروِّجُ لها النظامُ الليبراليُّ المادّيُّ الرأسماليُّ ـ القائمةُ على الفردانيّةِ وتحقيقِ الرّبحِ والاستهلاكِ غيرِ المحدود ـ هي حريّةٌ حقيقيّةٌ أم حريّةٌ وهميّةٌ؟ وهل هناكَ نموذجٌ بديلٌ أكثرُ عدالةً؟

فما هي الحريّةُ انطلاقًا من وجهةِ نظرِ الليبراليّةِ المادّيّةِ الرأسماليّة؟ ولماذا هي حريّةٌ وهميّةٌ؟ وما الهدفُ من تسويقِها؟ وكيفَ يجري خَلْقُ وتعزيزُ وفرضُ هذهِ الحريّةِ الليبراليّةِ الوهميّةِ على شعوبِ العالمِ بشكلٍ عامٍّ، والشعوبِ المُستضعَفةِ بشكلٍ خاصٍّ، استنادًا إلى الضخِّ الإعلاميِّ، والسيطرةِ التقنيّةِ الكاملةِ على مصادرِ المعلوماتِ والذكاءِ الاصطناعيِّ؟

ما هي الحريّةُ الحقيقيّةُ من وجهةِ نظرٍ إنسانيّةٍ خُلُقيّة؟ ولماذا نحتاجُ هذهِ الحريّةَ الحقيقيّةَ في سبيلِ خلاصِ البشريّةِ وحفظِ حدودِ اللهِ؟

أولاً: الحريّة، لغة واصطلاحًا

١- تعريف الحريّة لغةً:

حِرار، وحَـرارى. والعبْدُ حَرَارًا: أي خَلَصَ من الرِّق. وحَـرَّرَهُ: أَعْتَقَه. تَحَرَّرَ العبدُ: صارَ حُراً. والشـعب: تخلّص من الاسـتعمار وحُكم الأجنبي، ويُقال تحـرّرت الأرض[١]. و"الحُرّ من كلّ شيء: أعتقه"[٢].

٢- تعريف الحريّة اصطلاحًا:

من بين المفاهيم التي تُعنى بتطويرها وبنائها، تحتلُّ "الحرّيّةُ" مكانةً رئيسـةً، بل تُكوّن مبدأَها وغايتَها في آن واحد؛ فالحرّيّةُ هي جوهرُ الفلسـفة؛ حيثُ إنَّ التفلسـفَ في الواقع هو "التفكيرُ الذاتيُّ الحرُّ"، أي إخضاعُ أيّ مسـألة للفحص الحرِّ والحُكم الحرِّ، ورفضُ أيّ سُلطة غريبة عن العقل ـ أي "التحسـينُ والتقبيحُ العقليّان"، وليسَ تحكُّمُ الجانـبِ المادّيِّ العقليِّ فقط، وإلغاءُ الجانب الروحيِّ غيرِ المادّيِّ.

والحرّيّةُ، بالنسبة لكلِّ إنسان، تُعتبرُ الخيارَ الأوّلَ والأخيرَ؛ فهي تُعطي للحياة البشريّة معناها وقيمتَها؛ حيثُ يقولُ (جان جاك روسو-Jean-Jacques Rousseau) في كتابه "العقد الاجتماعيِّ" إنَّ "التخلّي عن الحرّيّة هو التخلّي عن صفتنا الإنسانيَّة».

وأخيرًا، فالإنسانُ الحرُّ هو من لا يخضعُ لإكراه، ولا يُعاقُ في فعلٍ[٣].

فالحرّيّةُ هي التحرُّكُ ضمنَ الحياة التي تضمنُها القوانينُ الطبيعيّةُ، مع إمكانيّة اتخاذ القرارات مـن قِبَلِ الفردِ دونَ أيّة قيودٍ، ودونَ أن يُطلَبَ هـذا الحقُّ الأصيلُ ـ أي اتخاذُ القرار ـ من أحدٍ، أو

---

١ - مجمع اللغة العربية: المعجم الوجيز، ص١٤٣.

٢ - محب الدين الزبيدي: تاج العروس، ج٦، ص٢٦٧.

3 - Elisabeth Clément: La Liberté, P P 1-2.

وجودِ جهةٍ مسيطرةٍ وموجِّهةٍ ومُقنِّنةٍ لهذا الحقِّ[1].

مع التأكيدِ على أنَّ الحريّةَ تمتدُّ لمختلفِ مناحي الحياةِ، ولها أشكالٌ كثيرةٌ، وقد تكونُ ماديّـةً أو معنويّةً، فمنها: الحرّيّةُ الفرديّةُ الشـخصيّةُ، وحرّيّةُ التملّـكِ، وحرّيّةُ اختيارِ المهنةِ، وحرّيّةُ التجارةِ، وحرّيّةُ التفكيرِ، وحرّيّةُ المُعتقَدِ، وحرّيّةُ الاجتماعِ، وحرّيّةُ التعبيرِ عن الرأيِ... إلخ.

٣ ـ الحريّةُ في القرآنِ الكريمِ:

لم تَـرِدْ كلمةُ "الحرّيّةِ" بشـكلٍ مباشرٍ بوصفه لفظًا في القرآنِ الكريـمِ، إنّما وردتْ عدّةُ ألفاظٍ أُخرى تُشيرُ إلى المفهومِ، سنقومُ باستعراضِ بعضها:

* قوله تعالى: ﴿**يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُـوا كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِصَاصُ فِي الْقَتْلَىٰ ۖ الْحُرُّ بِالْحُرِّ وَالْعَبْدُ بِالْعَبْدِ وَالْأُنثَىٰ بِالْأُنثَىٰ**﴾ [البقرة: ١٧٨].

وهذا الخطاب خاصًا بالمسـلمين، وأمّا باقي أهل الذمّة وغيرهم فلا تشملهم هذه الآية، وقد ورد أنّها ناسـخة لآية قوله تعالى: ﴿**وَكَتَبْنَا عَلَيْهِمْ فِيهَـا أَنَّ النَّفْسَ بِالنَّفْسِ**﴾ [المائدة: ٤٥]، فلا يُقتصّ من حرّ بعبد ولا رجل بامرأة.[2] وبالتالي فالحُرّ مختلف عن العبد، والحريّة هي قيمة بحدّ ذاتها مفضّلة عقليًا عن كبت الحريّة أو السـجن أو الوقوع تحت سـلطة واستكبار وسيطرة أو ظلم الآخرين.

* قوله تعالى: ﴿**إِذْ قَالَتِ امْرَأَتُ عِمْرَانَ رَبِّ إِنِّي نَذَرْتُ لَكَ مَا فِي بَطْنِي مُحَرَّرًا فَتَقَبَّلْ مِنِّي إِنَّكَ أَنتَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ**﴾ [آل عمران: ٣٥].

توجـبُ امـرأةُ (عمران) على نفسـها ما ليـسَ مُوجَبًـا، وهو "تحريـرُ الطفلِ" ـ أي نـذرُه للهِ تعـالى ـ الـذي كانت حاملاً بـه، وهي (السـيّدة مريم عليها السلام). وهـذا التحريرُ هو تحريـرٌ من قيدِ "الولايـةِ" التي هي حقٌّ للوالدَيْنِ على ولدِهما، من حيثُ تربيتُه واسـتعمالُه في تلبيةِ حاجاتِهما المُباحـةِ، وافـتراضُ طاعتـه لهـما، وهـي الطاعةُ التـي أوجبَهـا اللهُ تعـالى عليـه تجاهَهما. فمـن التحريرِ، يخرجُ الولدُ من تسـلّطِ أبويْهِ عليـه في اسـتخدامِه، وإذا كانَ التحريرُ منذورًا للهِ

١ - غزالي بلعيد: «مبدأ الحرية وحدود ممارستها»، ص١٥٦.

٢ - محمد حسين الطباطبائي: الميزان في تفسير القرآن، ج١، ص٤٣٣.

سبحانهُ وتعالى، فإنَّه يدخلُ ـ عندها ـ في "ولايةِ اللهِ"، يعبدُه ويخدمُه، أي يخدمُ في أماكنِ العبادةِ المختصّةِ بذاكَ الزمان[1].

وبالتالي، فالحرّيّةُ لها قيودٌ وشروطٌ، حتّى ولو كانت "تحريرَ الأمِّ لولدِها"، وليسَ هناك ولايةٌ أو سَيطرةٌ كاملةٌ من قِبَلِ الأبوين على ولدِهما، فحدودها هي حدود الله تعالى قوله تعالى: ﴿**وَإِن جَاهَدَاكَ عَلَىٰ أَن تُشْرِكَ بِي مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ فَلَا تُطِعْهُمَا**﴾ [لقمان: ١٥].

ثانيًا: الحُريَّة من وجهة نظر الليبراليَّة الماديّة الرأسماليَّة

تُشكِّلُ هذه الفقرةُ فقرةً تأسيسيّةً لكاملِ البحث، من خلالِ عرضِها للأسُسِ الفلسفيّةِ البنيويّةِ النظريّةِ التي يتشكَّلُ منها مفهومُ "الحرّيّة" بناءً على النظامِ الليبراليِّ المادّيِّ الرأسماليّ.

فالقاعدةُ الأساس، من وجهةِ نظرِ الليبراليّةِ المادّيّةِ الرأسماليّة، مبنيّةٌ على فكرةِ "حرّيّةِ التصرّفِ والاختيار" دونَ أيّةِ قيودٍ أو حواجزَ، بشرطِ "عدمِ التعدّي على الحقوقِ الفرديّةِ للآخرين".

فنُلاحظُ أنَّ القاعدةَ لديهم، في موضوعِ "الحرّيّة" و"احترامِ الآخرين"، قائمةٌ على جوهريّةِ "الفردانيّة" و"الشخصانيّة" و"الذّات"؛ حيثُ لا قيمةَ إلّا للفردِ بوصفه فردًا، لا بوصفه جزءًا من المجتمعِ المُحيطِ به، "يعنيهِ ما يعنيهم، ويؤلمهُ ما يؤلمُهم، ويؤذيه ما يؤذيهم".

فطالما أنَّ الفردَ بخير، فلا قيمةَ للمجتمعِ الأعلى إنْ كانَ بخيرٍ أو كانَ يُعاني. فـ«الفردانيّةُ المفرطة» في الرأيِ والمالِ والتملّكِ والقراراتِ، هي الحاكمُ الأوّلُ والأخيرُ، ولا حسابَ للمجتمعِ وللآخرين عندَ اتّخاذِ أيِّ قرارٍ من قِبَلِ الفرد.

وهذا ما سيُؤدّي ـ في نهايةِ المطاف ـ إلى أفرادٍ متمكّنينَ وأغنياءَ وأصحابِ نُفوذٍ على حسابِ باقي أفرادِ المجتمع، وهذا ما نراهُ في تحكُّمِ عددٍ قليلٍ منَ البشرِ بمعظمِ الثروةِ في هذا العالمِ المعاصر؛ حيثُ إنَّه، منذ عام "٢٠٢٠م"، "١٪" فقط من البشرِ الأغنى في العالم، يستحوذونَ على "ثلثي ثروات البشر"[2].

وبالتالي، فهذا يُخلِقُ غيابًا للعدالةِ في توزيعِ الثروةِ بين أفرادِ البشريّة، ما يُؤدّي إلى ازديادِ

١ - محمد حسين الطباطبائي: الميزان في تفسير القرآن، ج٣، ص١٧٠.

٢ - مارتن كريستنسن وآخرون: البقاء للأغنى، ضرورة فرض ضرائب على أصحاب الثراء الفاحش الآن لمحاربة اللا مساواة، ص ٥.

الأغنياء غِنىً فاحشًـا، والفقراء فقرًا مدقعًا؛ حيثُ "هناك ٥٧٥ مليون شـخص يعيشـونَ في فقر مدقع"[١]، أي «بمبلغ أقلَّ من دولارين أميركيَّينْ في اليوم»، في هذا العالمِ الذي يفتقدُ للعدالةِ في ظلِّ هذا «النظام الليبراليِّ الرأسماليِّ المادّيِّ غير العادل».

فـ"الفردانيّةُ" و"الذاتيّةُ" هما عنصران أساسان في فلسفة الليبراليّة الرأسماليّة وبنيتها.

وقد تبلورَ هذا المصطلحُ ـ بصيغته الحاليّة كما وصَلَ إلينا ـ مع نهاية "القرن السابع عشر" وبداية "القرن الثامن عـشر"، أي في "عصر التنوير" في أوروبا، وهو العصرُ الذي تلا "عصرَ النهضة"؛ حيثُ برزت مفاهيمُ "سـيادة العقـلِ"، و"الإلحادِ"، و"فصلِ الدّينِ عن الدولـةِ"، و"الليبراليّة"، و"الحرّيّة الفرديّة"... إلخ.

وقد اعتُبِرَ هذا التيارُ الفكريُّ انعكاسًـا "لفعلِ التفكيرِ العقـليّ"؛ حيثُ يُنتِجُ هذا التفكيرُ وعيًا بـ"الأنا" و"الذّات"، وهذا ما يؤدّي إلى "سـيادة الفرد وحرّيّته" على المستوياتِ كافّة، وهو مبدأٌ غيرُ مرتبطٍ بما هو مجتمعيّ، بل على العكسِ من ذلك.

وقد بدأَ هذا المسارُ "الفردانيُّ" بالتشكُّلِ مع "أب البروتستانتيّة" (مارتن لوثر-Martin Luther) (١٥٤٦م)، الـذي حاربَ الكنيسـةَ الكاثوليكيّةَ من خـلالِ دعوته إلى خلـقِ "العلاقةِ المباشرةِ الشخصيّة" بين الفردِ والرّبِّ، ورفضِ جعلِ الكنيسةِ وسيطًا بينهما.

وقد أكّـدَ (ماكس فيـبر-Max Weber) (١٩٢٠م) كيـفَ تمظهرتْ أفكارُ هذا التيـارِ الدينيِّ البروتستانتيِّ في الأدبِ الإنكليزيِّ، من خلالِ الدعوةِ إلى "الحذرِ من الثقةِ والاعتقاد بقيم الصداقة والتعاون"[٢].

وهُناكَ خلافٌ بينَ علماءِ الاجتماعِ، منذُ نشوئه، بين مؤيّدينَ ومعارضينَ لأسبقيّةِ وجودِ المجتمعِ على الفردِ وأولويّته، أو أولويّةِ الفردِ على المجتمعِ.

فبحسـبِ (إميل دوركايم - Émile Durkheim) (١٩١٧م)، فإنَّ الفردانيّةَ هي علامةٌ أساس ـ من وجهةِ نظرِه ـ للانتقالِ من المجتمعاتِ غيرِ الحديثةِ ذاتِ "التضامنِ الآليِّ"، إلى المجتمعاتِ

1 - United Nations: The Sustainable Development Goals Report, P 12,www.unstats.un.org/sdgs/report/2023/The-Sustainable-Development-Goals-Report-2023.pdf

٢ - عبد الحميد العبيدي: «قراءة نقدية في الأسس الأيديولوجية للفردانية وراهنيتها في المجتمعات العربية»، ص١٢٦-١٢٧.

الحديثة التي تتميّزُ بـ «التضامن العضويِّ الواعي»، وبتقسيم العملِ بين أفرادِ المجتمع[1].

ومن البديهيِّ التقاءُ "ثقافة الفردانيّة" مع مفهوم "الليبراليّة الرأسماليّة المادّيّة الاقتصاديّة"، بناءً على "حرّيّة الفعل" و"حرّيّة المصلحة الفرديّة" (دَعْهُ يعمل، دَعْهُ يمرّ).

فقد أكّدَ (آدم سميث - Adam Smith) (١٧٩٠م)، «مؤسِّسُ الفكرِ الاقتصاديِّ الليبراليِّ، أنَّ تحقيقَ المصلحة الفرديّة يُساعدُ في خلقِ الثروة لدى الأفراد، وخلالَ هذا السعي الفرديِّ المادّيِّ تتحقّقُ "المصلحةُ العامّةُ". وبالتالي، فعلى الدولة أنْ تُحدَّ من تدخُّلاتها الاقتصاديّة لصالحِ المبادرات الفرديّة، بما يُحقِّقُ ـ من وجهة نظرهم ـ رفاهَ الجميع.

وهو ما يتوافقُ مع الأسسِ النظريّة لـ (جان جاك روسو)، في "نظرية العقد الاجتماعي"؛ حيثُ يُفوّضُ الأفرادُ بعضَ حقوقهم الشخصيّة للدولة، في مقابلِ أنْ تقومَ الدولةُ بحمايةِ ممتلكاتهم الخاصّة، وإرساء "النظام العامِّ"[2].

ولكن، هذه "الحرّيّةَ الفرديّةَ المفرطةَ"، ستتحوّلُ حُكمًا ـ بسببِ تضاربُ المصالحِ الفرديّة ـ إلى "التنافسيّة" و"النفعيّة".

وهذه "التنافسيّةُ" تنافسيّةٌ غير خُلُقيّةٌ، تتبنّاها "النظريّاتُ الغربيّةُ" القائمةُ على فكرة "البقاء للأقوى".

وأمّا "النفعيّةُ"، فبحسبِ منظّرها الأساس (ديفيد هيوم - David Hume) (١٧٧٦م) ، وبحسب (جون ستيوارت ميل - John Stuart Mill) (١٨٧٣م) ، وغيرهم من المنظّرينَ، فقد كانتْ ترتكزُ على "تحقيق السعادة الفرديّة من خلال تعظيم المنفعة"، عبر "تكثيف اللذّة وتحقيق الزمن الأطول فيها"، والتأكيد على أنَّ "المنفعةَ الآنيّةَ اليقينيّةَ أفضلُ من الاحتماليّة البعيدة"، وكذلك "تفضيل المنفعة التي تُولّدُ منافعَ أخرى"، مع تفضيل "المنفعة التي تخلو من الألم"، وبالإمكان إفادةُ أكبرِ عدد من الأفراد منها، ولكنَّ "هذا ليسَ شرطًا بل احتمالاً فقط".

ويُؤكِّدُ (ستيوارت ميل) في هذا المجال، بأنَّ "الحرّيّةَ" هي أنْ نعملَ من أجلِ "مصلحتنا" بما

---

١ - عبد الحميد العبيدي: «قراءة نقدية في الأسس الأيديولوجية للفردانية وراهنيتها في المجتمعات العربية»، ص١٢٦-١٢٧.

٢ - عبد الحميد العبيدي: «قراءة نقدية في الأسس الأيديولوجية للفردانية وراهنيتها في المجتمعات العربية»، ص١٢٦-١٢٧.

نراهُ مناسبًا، "دونَ حرمان الآخرينَ منها»[1].

ولكن، مع "الاستعمار الغربيِّ" للشرق وإفريقيا وغيرها من الدول والقارّات، يبقى السؤالُ: «هل كانَ هذا الاستعمارُ يسعى لتحقيق منفعة هذه الشعوب، أمْ للسيطرة على ثرواتها؟» والإجابةُ، بالطبع، هي: "السيطرةُ على ثرواتها واستغلالُ مواردها".

وهذا الواقعُ ما زلنا نُشاهدهُ حتى عصرنا الحالي، من خلال "الضغوط" أو "الحروب الهمجيّة" التي تشنُّها بعضُ الدول الغربيّة المستكبرة على الدول المستضعفة، بهدف "سرقة مواردها من الطاقة"، و"حرمانها من حقوقها في الحصول على المعرفة والعلوم".

يقومُ الاستعمارُ بالحفاظ على "استمراريّته وشرعيّته" داخلَ الدول، من خلال "شراء ضعاف نفوس رموز السلطة الحاكمة"، واختيار من يُوافقُهُم في "مخططاتهم الاستغلاليّة"، تحت عناوينَ "الاستثمار الأجنبيِّ" و"تطوير البنى التحتيّة"، بينما هو ـ واقعًا ـ "مصادرةٌ لحقوق الأجيال القادمة ومواردهم" في هذه الدول.

وأيضًا، من الأساليب التي يستخدمُها المستعمرُ "لشرعنة استعماره"، هو "الإبقاءُ على الأوضاع الاقتصاديّة والاجتماعيّة المزرية" في البلاد المُستعمَرة، مع "تأمين الحماية والحصانة للسياسيّين وأصحاب الأموال الفاسدينَ" الذينَ يرعونَ هذا الانهيارَ، وذلك "عبرَ جعلهم دُمىً متحرّكةً" في يد "أصحاب القرار المستعمرينَ».

هذا كلُّه "مبرّرٌ لبقائهم وسيطرتهم في التحكّم بقرارات هذه الدول"، تحت عناوينَ "الإصلاح الاقتصاديِّ والاجتماعيِّ" و"تحقيق الرفاه"[2].

ولهذا، فمفهومُ الحرية انطلاقًا من وجهة نظر الليبرالية الماديّة الرأسمالية، هو مفهومٌ تنافسيٌّ نفعيٌّ قائمٌ على الحرية المادية فقط، وذلك من خلال تعزيز الفردانية المفرطة، التي هي تحلُّلٌ للمجتمع وتفكُّكه، خاصّةً مع غياب وجود أيِّ قيود خُلُقية أو إنسانية حاكمة.

فالقيمةُ الإنسانيةُ العليا عندهم هي: "حريةُ الاستهلاكِ"، و"السيطرةُ"، و"التحكُّمُ"، و"مراكمةُ

---

١ - عبد الحميد العبيدي: «قراءة نقدية في الأسس الأيديولوجية للفردانية وراهنيتها في المجتمعات العربية»، ص١٢٦-١٢٧.

٢ - رقية بوسنان: إشكالات الحرية وسياقات ممارستها عند مالك بن نبي قراءة في سلسلة مشكلات الحضارة، مجلة الثقافة الإسلامية، العدد ١٦، ص ١٩٨.

رأسِ المـال"، الـذي يُحـدِّدُ قيمةَ كلِّ إنسـانٍ ومكانتـه من وجهـةِ نظرهم، انطلاقًـا من مبادئ "النفعيةِ"و"الحريةِ التنافسيّة". ولكن، هذه "الحريةَ التنافسيّةَ" هي حريةٌ ظاهريّةٌ، وليست حقيقيّةً. فـأيُّ دولةٍ أو مجموعةٍ تواجهُ الغربَ، وتحديدًا الولاياتِ المتحدةِ الأميركيّةِ، تواجَه بـ"العقوباتِ الاقتصاديةِ" أو "الحروبِ".

وما "الحربُ الاقتصاديةُ تجاهَ الصينِ" ـ رفعُ الجمارك على صادراتها، إغلاقُ بعضِ تطبيقاتِ هواتفها،...إلخ ـ إلا جزءٌ من هذه "المنافسةِ الوهميّة".

و"الحربُ الروسـيّةُ الأوكرانيّةُ" هي أيضًا جزءٌ من هذه "المنافسـةِ الوهميّةِ"، التي تُريدُ تأكيدَ سيطرةِ "القطبِ الأوحدِ الأميركيِّ" عسكريًّا.

كما أنَّ "الحربَ الأميركيّةَ الغربيّةَ الإسرائيليّةَ على الجمهوريّةِ الإسـلاميّةِ الإيرانيّة" هي لتأكيدِ "العنجهيّةِ الدوليّةِ وسيطرتها"، لمنعِ الشعوبِ من الحصولِ على "ثرواتها"، و"مصادرِ المعرفةِ"، و"حقوقِها في تحصيلِ العلومِ"، و"أُسُسِ القوّةِ والاقتدار".

فعـن أيِّ "منافسـةٍ" يجري الكلامُ في هذا العـالمِ المخادعِ؟ الذي تعودُ السـيطرةُ فيه "للأقلِّ أخلاقًـا"، و"الأكثرِ عنجهيّةً"، و"إيذاءً للآخرينَ"، تحت مسـمّياتٍ وهميّةٍ براقة، وهي: "إحلالُ السلامِ العالميِّ"، و"تطويرُ الشعوبِ"، و"تحريرُ الأقليّاتِ"، و"تحقيقُ المساواةِ"، و"الحريّةِ"... إلخ.

وبالتـالي، بنـاءً على ما تقدَّم، فـإنَّ مفهومَ الحريةِ ـ انطلاقًـا من وجهةِ نظـرِ الليبراليةِ الماديّةِ الرأسماليةِ ـ هو مفهومٌ "مجتزأٌ"، قائمٌ على "الحريةِ الماديّةِ"، من خلالِ "تعزيزِ الفردانيةِ المفرطةِ"، في غيابِ وجودِ "أيِّ قيودٍ خُلُقيّةٍ".

ثالثًا: الحريّة من وجهة نظر الليبرالية الماديّة الرأسـمالية حريّة حقيقية أم حريّة وهمية

ربطًا بما وردَ في نهايةِ الفقرةِ السـابقةِ التأسيسـيّةِ عن "الحريّةِ التنافسـيّة"، وانطلاقًا منها، فإنْ كانت "الحريّةُ التنافسيّةُ" ـ التي هي من المبادئِ الأساس في النظامِ الليبراليِّ الرأسماليِّ الماديِّ ـ هي "تنافسـيّةٌ وهميّةٌ" قائمةٌ على تسلّطِ الأقوى على الضعيف، فكيفَ سيكونُ شكلُ "الحريّةِ" تحتَ مظلّةِ هذا النظامِ المُهدّمِ للمواردِ، وللإنسانيّةِ، وللأخلاقِ؟

فبحسبِ (روسو): «لا معنى لقيمةِ السلامِ والأمنِ في إطارِ حياةِ الاستغلالِ والعبوديّةِ والعيشِ بدونِ حريّةٍ حقيقيّةٍ».

هذا (روسو) ـ وهو من أبرزِ منظّري الغربِ الاجتماعيينَ التربويينَ ـ يتكلّمُ عن الغربِ الذي عاشَ فيه، أنّهُ لا قيمةَ للأمنِ دونَ وجودِ حريّةٍ حقيقيّةٍ[1].

فإذًا، مجرّدُ هذا الطرحِ يأخذُنا إلى أنْ نسألَ:

«هل الحريّةُ في الغربِ تحتَ ظلِّ النظامِ الليبراليِّ الرأسماليِّ الماديِّ هي حريّةٌ حقيقيّةٌ، أمْ حريّةٌ وهميّةٌ مزيّفةٌ؟»

إنّ "الحريّةَ في الغربِ"، كما ظهرَ في "الفقرةِ السابقةِ التأسيسيّةِ"، هي "حريّةٌ قائمةٌ على حريّةِ اختيارِ الفردِ لخياراتِه" دونَ وجودِ أيِّ صلاحيّةٍ لتدخّلِ أفرادٍ آخرينَ كالأهلِ أو الأخوةِ مثلاً، فلا ولايةَ للأهلِ على ولدِهم، ولا حقوقَ قربى بينَ الأخوةِ أو الأرحامِ، أو لتدخّلِ الدولةِ، أو لتدخّلٍ من الدِّينِ والسلطةِ الدينيّةِ.

فأصلاً، الغربُ في تحوّلٍ نحوَ "العلمانيّةِ والإلحادِ ونكرانِ الدِّينِ"، وإحكامِ العقلِ فقط، وتصويرِ "الدينِ باعتباره منافيًا للعقلِ"!

هذه الأحكامُ الغربيّةُ هي خلاصةٌ لتجربتِهم المريرةِ مع الكنيسةِ الكاثوليكيّةِ، بحسبِ تعبيراتِهم، ما جعلَ "الثوراتِ" عندَهم بمثابةِ فخرٍ لانقلابِهم على السلطةِ الدينيّةِ الكنسيّةِ وتحرّرِهم منها؛ حيثُ كانت تتحكّمُ بكلِّ مفاصلِ حياتِهم بطريقةٍ اعتباطيّةٍ، تجعلُ الكاهنَ كأنّهُ وكيلُ اللهِ في أرضِه على عبادِه، مع سلطةٍ مطلقةٍ غيرِ عادلةٍ.

وبناءً عليه، فهذه "الحريّةُ المُطلقةُ للفردِ" ـ التي تفتقدُ للتوجيهِ، وللرّدعِ، وللخوفِ من حسابِ اللهِ تعالى ـ لا تأخذُ بالحسبانِ "المعيارَ الأخرويَّ"، كقولِه تعالى: ﴿**وَمَن يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ شَرًّا يَرَهُ**﴾ [الزلزلة: ٧].

ما يجعلُ هذا الفردَ يتصرّفُ على هواهُ، دونَ أيِّ مراعاةٍ للبعدِ الخُلُقيّ والروحيِّ الذي فُطِرَ عليهما عندَ ولادتِه.

وأيضًا، يأتي في موضوعِ "الحريّةِ في هذا النظامِ الاقتصاديِّ الماديِّ الليبراليِّ"، من خلالِ طرحِ سؤالٍ: "مَن يتحكّمُ بالسوقِ التجاريِّ العالميِّ وبالمفاصلِ الاقتصاديّةِ في هذا النظامِ؟"، و"هل

١ - تيرس حبية: «مبدأ الحرية في التربية عند جون جاك روسو»، ص٩٥.

للإنسان -باعتباره فردًا- حريّةُ الإرادة فعلاً؟»

إنّ مَن يتحكّمُ بهذا السوق بشكلٍ أساس هي "الشركاتُ متعددةُ الجنسيات"، ومن خلفها "الدولُ الكبرى"، و"المنظماتُ الاقتصاديّةُ والتجاريّةُ الدوليّةُ" كـ (منظمة التجارة العالميّة) ـ التي مقرُّها (جنيف) ـ و(صندوق النقد الدولي) و(البنك الدولي) ـ اللتان تتحكّمُ بسياساتهما وقراراتهما بشكلٍ أساس (الولايات المتحدة الأميركيّة)، والتي تقعُ مقراتُهما فيها ـ.

فبنظرةٍ أوليّةٍ عن "المقرّات الجغرافيّة الأساس لتواجد هذه المنظمات الدوليّة"، يمكنُ التعرّفُ على "مَن هو صاحبُ القرار الأبرز فيها".

مع العلْم بأنّ «الشركاتَ متعدّدةَ الجنسيّات» تتمتّعُ بتأثيرٍ كبير، ونفوذٍ اقتصاديٍّ، واجتماعيٍّ، وسياسيٍّ في الدول المضيفة، وخاصّةً النامية منها؛ حيثُ يبلغُ عددُ هذه الشركات ٦٥ ألفَ شركة حولَ العالم، بما يزيدُ عن ٨٥٠ مقرًّا وفرعًا، ما يمنحُها فرصةَ السيطرة على ما يقاربُ نصفَ أسواق التجارة العالميّة.

وهذا ما يجعلُ هذه الشركات تتخطّى دورَها الاقتصاديَّ، لتؤثّرَ في البنى الاجتماعيّة، والثقافيّة، والسياسيّة لهذه الدول، ولأفراد هذه الدول[1].

وقد جاء في أحد التقارير:

«أدّتْ عمليّةُ تمركز رأس المال، والقوّة الاقتصاديّة في البلاد الصناعيّة الكبرى، إلى سيطرة الشركات الدوليّة على إدارة رأس المال الدوليّ»[2].

وهذه "الشركاتُ متعدّدةُ الجنسيّات" هي مَن تُحدّدُ "الخيارات الاستهلاكيّةَ" للأفراد، والمستهلكونَ هم بنظرها "أدواتٌ فقط"، يُساهمونَ في زيادة قدراتها التحكُّميّة، وأرباحها السنويّة.

فهي "شكلٌ من أشكال الاستعمار الجديد، وبالتالي، فالأفرادُ ـ بناءً لهذا النظام ـ لديهم "خياراتٌ استهلاكيّةٌ مفروضةٌ عليهم مسبقًا"، ويجري اختزالُهم باعتبارهم أرقامًا للاستهلاك فقط، ولا إرادةَ لهم، ولا "حريّةَ حقيقيّةَ" في أيِّ قرار استهلاكيٍّ يختارونه، غير "إرادة قدراتهم الماديّة" على الشراء، ما يُوقعُهم في "دوّامة الاستهلاكِ غير المتناهي"، إلا عندَ حدود مواردهم الماديّة.

١ - منى عمار: «عولمة الشركات المتعددة الجنسيات دعم أم هيمنة على الدول النامية»، ص٩٧٨.

٢ - صائب مهدي: «العولمة ودور الشركات المتعددة الجنسيات في النظام العالمي الجديد»، ص٩٥.

وهذا ما يجعلُ الأفرادَ يظهرونَ كأنّهم "أحرارٌ بخياراتهم" في الظاهر، ولكنّهم في الواقع "مقيّدونَ بأهوائهم وشهواتهم الاستهلاكيّة غير المتناهيّة"، ما يجعلُهم "عبيدًا للاستهلاك الاقتصاديِّ، والماديِّ، والثقافيِّ، والسياسيِّ..."، وبالتالي، فـ "حريّتُهم تصبحُ شكليّةً وهميّةً"، وليست "حريّةً حقيقيّةً" مرتبطةً بـ "معانٍ أسمى" من مجرّد تحقيق "المنفعة واللذّة الماديّة المحدودة.

إذًا، فـ "الحريـةُ انطلاقًا من وجهة نظر الليبراليّة الماديّة الرأسماليّة"، هي "حرّيّةٌ وهميّةٌ غيرُ واقعيّة"، مبنيّةٌ على "خيارات ماديّة مفروضة مسبقًا على الأفراد بوصفهم مستهلكينَ"؛ حيثُ تعودُ السيطرةُ فيها لـ "لأنظمة السياسيّة" ولـ "لشركات المهيمنة الكبرى"، مع "عدم أخذ المعيار الروحيِّ والخُلُقيّ في الحُسبان".

رابعًا: أهداف تسويق الحريّة الوهمية في النظام الليبرالي المادّي الرأسمالي

إنّ "تسويقَ الحرّيّة الوهميّة" في "النظام الليبراليِّ" يُعَدُّ طريقًا لتحقيق "الأهداف البنيويّة الخفيّة العميقة" لهذا النظام الشّره، القائم على "نظريّة البقاء للأقوى".

ومن أهداف هذا "التسويق المُزَيَّف":

١. إضفاءُ الشرعيّة على النظام القائم:

حيثُ إنّ "استخدامَ خطاب ومصطلحات الحريّة" لتجميل وتسويق "النظام الليبراليِّ"، باعتباره النظامَ الوحيد الحامي لـ "الحرّيّات الفرديّة"، والمحافظ على "الحقوق"، والنظام الذي يحترمُ "حقَّ الإنسان بحرّيّة اتّخاذ القرار"، وهذا ما يُساعدُ "الرأسماليّةَ الماديّةَ" في إبراز نفسها باعتبارها "الطريقَ الأمثل والوحيد للارتقاء الإنسانيِّ".

وهذا ما عبرّ عنه الفيلسوفُ (فرانسيس فوكوياما-Francis Fukuyama) من خلال طرحه لـ "نظريّة نهاية التاريخ"، في كتابه الشهير(نهايةُ التاريخ والإنسانُ الأخيرُ). حيثُ تفترضُ نظريتُه أنّ "الديمقراطيّةَ الليبراليّةَ الرأسماليّةَ" هي "الشكلُ النهائيُّ السياسيُّ الحاكمُ في جميع الدول"، وذلك بعدَ انتصارها على "نظام الحُكم الماركسيِّ الشيوعيِّ".

فيعتبرُ (فوكوياما) أنّ هذا "النظامَ الليبراليَّ الجديدَ" هو الذي يُؤمّنُ الحرّيّةَ للمواطنينَ، فيقولُ إنَّ "الحُكمَ الليبراليَّ الديمقراطيَّ يُعاملُ المواطنينَ بوصفهم راشدينَ وليس أطفالاً غيرَ بالغينَ،

ويعترفُ باستقلاليتهم باعتبارهم أفرادًا أحرارًا".[1]

بناءً على هذا الكلام، يجري "حصرُ الحريّة وتسويقُها" بضرورة تواجدها ضمنَ "النظام الليبراليِّ الرأسماليِّ الماديِّ فقط لا غير"، ولا أيُّ نظامٍ عالميٍّ آخرَ بإمكانه تأمينُ هذه "الحرّيّة".

٢. الديموقراطية، الأمان والسلام العالمي مرهونان بهذا النظام:

يرتبطُ "النظامُ الليبراليُّ" دومًا بمصطلحات مثل "الديموقراطية"، و"السلام والأمان العالميين"، وطبعًا الهدفُ من ربط النظام بهذه المصطلحات المسالمة هو خلقُ صورة وهميّة لدى الشعوب، بأنّ تحقيقَ هذه القيم مرهونٌ بوجود هذا "النظام النهائيِّ للتاريخ" بحسب تعبير (فوكوياما)، فيقول:

«العالمُ المكوَّنُ من الديمقراطيات الليبرالية قد لا يعرفُ فرصًا كثيرةً للحروب؛ لأنّ جميعَ الأمم فيه تعترفُ بشكلٍ متبادل بإنسانية بعضها بعضًا»[2].

ولكن، السؤالُ: هل الحروبُ الظالمةُ الأمريكيةُ والغربيةُ والإسرائيليةُ الحاليةُ "٢٠٢٥م" وما سبقت من سنوات على فلسطينَ ولبنانَ واليمنَ و(الجمهورية الإسلامية الإيرانية)، وغزو العراق في العام "٢٠٠٣م" (تحت عنوان نشر الديمقراطية، بينما الهدفُ الأساس هو نهبُ خيراته من النفط وغيرها من مصادر الطاقة التي يحتاجها الغربُ لفرض سيطرته)، وغيرها من الحروب الإقليمية والعالمية، تعترفُ بإنسانية هذه الشعوب وهذه الأمم وهذه الحضارات؟!

ما نراه اليوم من استكبار عالميٍّ يؤكّدُ عنجهيّةَ المستكبر وظلمَه للأضعف، ومع غياب فاضح للخُلُقيَّات وللعدالة الإنسانية، ولما يُسمّى بحقوق الإنسان، والقوانين الدولية الوهمية، التي ظهر أنّها لا تُعدُّ أكثرَ من حبر على ورق.

وبالتالي، فما يجري تسويقهُ بأنّ "النظامَ الليبراليَّ" هو نظامُ "الحريات والسلام"، أظهرَ بالواقع بأنّه نظامُ الظلم، والقمع، والحروب، والاستعمار، والاستئثار بالموارد والقدرات، وحرّيّة قرارات الشعوب الحرّة غير الخاضعة لكلِّ هذا الجبروت والظلم العالميّين.

---

١ - فرانسيس فوكوياما: نهاية التاريخ والإنسان الأخير، ص٢٩.

٢ - فرانسيس فوكوياما: نهاية التاريخ والإنسان الأخير، ص٢٩.

٣. خلقُ السيولة الثقافيّة:

يقــولُ (فوكوياما) في كتابه "نهايــةُ التاريخ" إنّ الدّينَ والقوميّةَ والثقافــةَ، أيَّ مجملَ العاداتِ والتقاليدِ الخُلُقيَّةَ لشــعبٍ معينٍ بالمعنى الواســعِ، قد فُسّرت تقليديًّا عــلى أنّها عوائقُ أمامَ إقامةِ المؤسساتِ الديمقراطيّةِ الناجحةِ وأمامَ الاقتصادِ الحرِّ، اقتصادِ السوق[١].

وبهذا فقد أصدرَ حكمًا وسوّقَ بأنّ الثقافةَ المحافظةَ والثقافةَ الدينيّةَ الأصيلةَ هي عائقٌ أمامَ الديمقراطيّةِ، وأمّا الحريّةُ الاقتصاديّةُ والحريّةُ، وبالتالي الحريّةُ بشكلٍ عامّ.

ولهذا، فمن أهدافِ هذا النظامِ هو خلقُ السيولةِ الثقافيّةِ لدى أفرادِ شعوبِ العالمِ أجمع؛ لأنّه عندما يشعرُ الفردُ بالاغترابِ في مجتمعه، من خلالِ تصويرِ الثقافةِ التي يحملُها بأنّها ثقافةٌ رجعيّةٌ تعيقُ تقدّمَه وتطوّره وحريّتَه، تصبحُ تسييلُ المفاهيمِ والأفكارِ والمعتقداتِ خاصّةً الثقافيّةَ والدينيّةَ منها هو الهدفُ الأوّلُ لهذا النظامِ العالميِّ؛ وذلك لأنّ تســييلَ هذه المفاهيمِ يخلقُ فردًا مطواعًا للنظامِ العالميِّ، فردًا مســتهلكًا، مدرًّا للأرباحِ، سهلَ التغييرِ، غيرَ معارضٍ لكلِّ جديد، حتى ولو كان هذا الجديدُ يفتقدُ لأيِّ قيمٍ خُلُقيّةٍ (تسويقُ الشذوذِ الجنسيِّ وقبولُه من بعضِ الأفرادِ أصحابِ الثقافةِ السائلةِ نموذجًا).

وبالتالي فإنّ القوىَ الدافعةَ للتحولِ التدريجيِّ لمفهومِ الثقافةِ إلى حالتِه الســائلةِ، هي القوى نفســها التي تحبّذُ تحريرَ السوقِ من القيودِ غيرِ الاقتصاديّةِ، أي القيودِ الاجتماعيّةِ والخُلُقيّةِ، لما لهــذا التحرّرِ من أثرٍ على زيــادةِ مبيعاتِ الشركاتِ العابرةِ للقوميــاتِ، فدائمًا هناكَ جديدٌ يجب الحصــولُ عليه مقابلَ التخلّــصِ من القديمِ (مثــالٌ: التجديدُ الدائمُ والسريــعُ في قطاعِ صناعةِ الهواتفِ الذكيّةِ).

وغيابُ الولاءِ (اللا-ولاء) هذا يتواجدُ في كلِّ الأنساقِ ليصبحَ ثقافةً. والقيمُ هي نسقٌ من هذه الأنســاقِ الموجودةِ في المجتمعِ. فثقافةُ الحداثةِ الســائلةِ هدفُها الإغراءُ بــدلَ التنويرِ والارتقاءِ بالنفــسِ، وهدفُها خلقُ الحاجاتِ الجديدةِ دومًا على جميعِ الأصعدةِ؛ لأنّ هذه الســيولةَ العاليةَ تحقّــقُ أرباحًا عاليةً وتخلقُ مواطنًا عالميًّا مندمجًا مع هــذا النظامِ، ومتلهّيًا عن القضايا العالميّةِ الجوهريةِ كالعدالةِ بين الشــعوبِ، ومنصرفًا لتلبيةِ حاجاتِه الماديّةِ ولذّاتــه الدنيويةِ فقط، ودونَ حدودٍ تُذكرُ.

---

١ - فرانسيس فوكوياما: نهاية التاريخ والإنسان الأخير، ص٢٩.

إذًا، فالهدفُ من تسـويقِ الحريّةِ الوهميّةِ المُزيَّفةِ، هو خلقُ السيولةِ الثقافيّةِ، ما يساهمُ في تفكيكِ البنى الاجتماعيّـةِ والثقافيّةِ المحليّةِ، وبالتالي ترويجُ النمـوذجِ الغربيِّ باعتباره مرجعيّةً عالميّةً، بما يضمنُ الهيمنةَ الثقافيّةَ والاقتصاديّةَ وتحقيقَ الأرباحِ لهذا النموذجِ.

خامساً: الركائز الإعلامية والتقنية والسياسية لسيطرة النظام الليبرالي

تُفـرَضُ الحريّةُ الليبراليةُ الوهميةُ على شـعوبِ العالمِ من قبلِ النظـامِ الليبراليِّ الماديِّ على شعوبِ العالمِ أجمعِ، اسـتنادًا إلى ثلاثةِ مرتكزاتٍ رئيسة، وهي: السيطرةُ على الإعلامِ، والهيمنةُ التقنيةُ، والاستثمارُ والاستئثارُ بالسلطةِ السياسيةِ والاقتصاديةِ.

طبعًا مع التركيزِ على أنّ هذه السيطرةَ لا تجري عادةً بالحروبِ الخشنةِ أو القاسيةِ، بل باعتمادِ الهـدوءِ والتـدرّجِ؛ حيث يقولُ (جوزيـف نـاي-Joseph Nye) في كتابه "القـوةُ الناعمةُ (Soft Power)" إنّ القوةَ الناعمةَ ليسـت استمالةَ الناس والشـعوبَ بالحُجَجِ أو إقناعهم فحسب، بل هي القدرةُ على خلقِ النموذجِ الجاذبِ. وهذا الجذبُ من خلالِ التسـويقِ الناعمِ لهذا النموذجِ يؤدي في نهايةِ المطافِ إلى الإذعانِ[1].

والآن سنقوم باستعراض تفاصيلَ المرتكزات الرئيسـة لفرض الحرية الليبرالية الوهميّة، وفق الآتي:

١-الضخُّ الإعلاميُّ الكثيفُ والسرديّةُ الإعلاميّةُ المسـيطرةُ بهدفِ تشـكيلِ الوعي الغربيِّ:

تقومُ وسـائلُ الإعـلامِ الغربيةِ الكبرى، خاصّـةً الأميركيةِ منها، بالتّرويـجِ الكثيفِ لسرديّاتٍ مُسيطرةٍ مثلَ الحريّةِ الفرديّةِ، والاقتصادِ الحرِّ، والديموقراطيّةِ، وحقوقِ الإنسانِ، ومعاداةِ الساميّةِ، والتمكينِ، والحقِّ في المساواةِ، والجندرِ.. إلخ، فتُصبحُ هذه السرديّاتُ نتيجةً للضخِّ الإعلاميِّ الكثيفِ كأنّها النموذج الأوحد والأمثل والأصحّ، والتي تحملُ صفةَ التطوّرِ والتحضّرِ والمستقبلِ، وفي الوقتِ نفسه يجري إقصاءُ القيمِ والسرديّاتِ الأخرى، مثلَ القيمِ الإسلاميةِ وغيرها، ووسمُها بالرّجعيّةِ والإرهابِ والتطرّفِ.

1 - Joseph Nye: Soft Power, P 6.

وطبعًا هذا الغزوُ الثقافيُّ يُساهمُ في تسييلِ الأخلاقِ والقيمِ، وتهديمِ البنى الاجتماعيةِ الخُلُقيَّة الثابتةِ تحت تأثيرِ دعايةِ التحرّرِ، والحقِّ في الحياةِ بحريّةٍ، والتصرّفِ الحرِّ بالجسدِ والمالِ والوقتِ. وكما أسلفنا، الطريقُ الأمثلُ للغزوِ الثقافيِّ هو استخدامُ القوّةِ الناعمةِ؛ حيث يقولُ سماحةُ السيّد القائد (علي الخامنئي) (دام ظله) في هذا المضمارِ:

«القوّةُ تتجلّى تارةً في سلوكِ إنسانٍ يحملُ الرشّاشَ ويأمركَ أن تفعلَ شيئًا معيّنًا. وقد تظهرُ صورةٌ أخرى، وذلك من خلالِ إحاطةِ الإنسانِ بجوٍّ ونسقٍ واحدٍ وتكرارِ هذا النسقِ، فما تمارسهُ وسائلُ الاتصالِ الجمعيِّ في المجتمعِ هو شيءٌ من هذا القبيلِ؛ إذ تراها تبادرُ لبثِّ مفهومٍ أو مصطلحٍ معيّنٍ وتعمدُ إلى تكرارِه، حتى يستقرّ في الوعي دونَ شعورٍ، ويُجري على الألسنِ تلقائيًا»[1].

وليس الإعلامُ وحدهُ من يحملُ هذا العبءَ، بل يجري تسويقُ هذا النظامِ من خلالِ المسرحيّاتِ، ومن خلالِ الأفلامِ السينمائيّةِ، والإعلاناتِ الكثيفةِ، ووسائلِ التواصلِ الاجتماعيِّ.. إلخ، هذا الضخّ كلُّه المتكرّر والكثيف يهدفُ إلى تثبيتِ أنماطِ حياةِ الإنسانِ في الغربِ وسلوكه باعتباره رمزًا للتقدّمِ والحضارةِ، مقابل تقديمِ قيمٍ وتقاليدٍ وثقافةٍ وسلوكياتِ الشعوبِ الأخرى المحافظةِ، باعتبارها العائق أمام تطوّرِهم وتقدّمِهم ولحاقهم بالركبِ الحضاريِّ.

٢ - الهيمنةُ التقنيةُ والسيطرةُ على البياناتِ وإدارةُ الذكاءِ الاصطناعيِّ:

من أكثرِ الأمورِ التي يجري التسويقُ من خلالها للنموذجِ الغربيِّ هي السيطرةُ والتطورُ التقنيُّ والتكنولوجيُّ، فقد ربطوا الحضارةَ بهذه الفتوحاتِ العلميّةِ (الإنترنت، والذكاء الاصطناعي،.. إلخ)، ولكن ليس بالضرورةِ أنّ من يمتلكُ التطورَ التكنولوجيَّ هو متطوّرٌ خُلُقيًّا وإنسانيًّا، وما نموذجُ الحربِ على غزّةَ منذ العامِ "٢٠٢٣م" حتى يومنا الحاليّ "٢٠٢٥م" إلاّ شاهدٌ صارخٌ على موتِ الإنسانيّةِ ودفنِ الأخلاقِ. فهل التكنولوجيا وحدها تبني حضارةً تساهمُ في سعادةِ البشريةِ والإنسانِ؟ بالطبعِ لا، فأيُّ تطوّرٍ تكنولوجيٍّ إن لم تلازمه بنيةٌ خُلُقيّةٌ، فهو تطوّرٌ علميٌّ يُساهمُ في شقاءِ الإنسانيّةِ، وليس في رفعِ مستوى رفاهها وحريّتها.

ومن طرقِ التسويقِ التي يعتمدُها الغربُ الليبراليُّ لتسويقِ حريّتِه الوهميّةِ، هي سيطرتهُ على مصادرِ المعرفةِ والتقنياتِ، خاصّةً الإنترنتَ والذكاءَ الاصطناعيَّ، وبشكلٍ أدقّ الخوارزمياتِ

١ - علي الخامنئي: لقاء تحت عنوان الثورة الإسلامية والغزو الثقافي، ص١٥.

الحاسوبيّة (من وسائل تواصلٍ اجتماعيٍّ، لمواقع البحث الإلكترونيٍّ، إلى تطبيقات الذكاء الاصطناعيٍّ،.. إلخ). فكلُّ هذه الخوارزميات تعملُ بشكلٍ موجَّه ومنحاز لعرض المحتويات التي تتّفقُ مع الأسس الليبراليّة الماديّة، أما المحتوى المعارضُ لهذه الأسس المسيطِرَة، فيجري إخفاؤهُ أو قمعهُ عبرَ منع ظهوره أو عبرَ وسمه بخطابات الكراهية والعنف، أو عبرَ إغلاق الحسابات التي تعملُ على تبيين طريق الحقّ في مواجهة هذا العالم الظالم الأعمى.

وبهذا فإنَّ أحدثَ ما يجري التداولُ به حديثًا هو الذكاءُ الاصطناعيُّ، الذي يقترحُ عليكَ ما تشاهدُ وما تتسوّقُ وما تؤمنُ به، بناءً على النموذج الاستهلاكيِّ الانصياعيِّ الذي يريدهُ النظامُ الليبراليُّ. بناءً عليه يمكنُ أن نسمّيهُ الذكاءَ الاصطناعيَّ الموجَّهَ أو المنحازَ.

٣ - الأدواتُ الاقتصاديةُ والسياسيةُ والاجتماعيةُ والقانونيةُ لإعادة تشكيل القيم:

إنَّ المؤسسات والمنظمات الدولية ما هيَ إلاّ أدواتٌ وواجهاتٌ شكليّةٌ للتحكّم من قبل المنظومة الليبرالية بكلِّ هذا العالم؛ فمثلاً يجري استخدامُ منظّمة الأمم المتّحدة ومنظمات حقوق الإنسان ذريعةً لتعديل القوانين المحليّة بما يتوافقُ اجتماعيًّا مع النموذج الليبراليِّ من خلال التسويق للحريات الجنسية، ولحرّيّة الجندر، وللأفكار النسويّة،.. إلخ، وكلُّ هذا تحتَ عناوينَ حرّيّة الاستهلاك غير المحدود، وحريّة المعتقد والجسد والوقت، وخاصّةً تمكين النساء والفتيات (مما يحفّزُ الفردانيّةَ والذاتيّةَ) بدلاً من تمكين الأسرة وتعزيزها وصيانتها ودعمها.

ومن الأذرع أيضًا التي تسوِّقُ من خلالها الليبراليةُ حريّتها الموهومةَ، هي تمويلُ أنشطة منظمات المجتمع المدنيِّ (NGOs) في الدول النامية، شرطَ أن تتبنّى هذه المنظماتُ أجندات القيم الليبرالية الماديّة؛ فهذا التمويلُ الاقتصاديُّ هو تمويلٌ مشروطٌ لخدمة أهداف التوسّع والسيطرة والتسويق للمفاهيم والأفكار الليبرالية.

كما أنَّ الجانبَ التربويَّ التعليميَّ ليس ببعيدٍ عن هذا التمويل المشبوه؛ حيث تسعى هذه المنظومةُ الليبراليةُ لتسويق نظامها التحرّريِّ، والذي يحملُ عناوين برّاقة كقيم الديمقراطية والسلام والحريّة وغيرها من القيم الوهميّة، عبر زرع هذه الأفكار والقيم في المناهج التعليمية.

وما شهده لبنانُ من تمويلٍ غربيٍّ بهدف التدخّل الفاضح في ورش تعديل المناهج الوطنية التي تجري حاليًّا (٢٠٢٥م)، أو التدخّلُ عبر تمويل مشاريعَ تعليميةٍ مباشرةً مع وزارة التربية

اللبنانيــة، ليس إلا نموذجًا عن هذا الترهيب والترغيب لتســويق وفرض هــذه القيم الغربية التي جعلت البشريةَ في أسفلِ قيمها الخُلُقيَّة، فهذا التمويلُ هدفهُ المباشرُ "التغييرُ القيميُّ والمفاهيميُّ والثقافيُّ والسلوكيُّ لأبنائنا".

وبالخلاصة، يجــري خلقُ الحرّيّة الليبراليــة الوهمية وتعزيزُها وفرضُها على شــعوب العالم بشكلٍ عامٍّ، والشعوب المستضعفة بشكلٍ خاصٍّ، استنادًا إلى الضخِّ الإعلاميِّ، والسيطرة التقنية الكاملة على مصادر المعلومات والذكاء الاصطناعيِّ، ومن خلال زرع مفاهيم حرّيّة الاستهلاك غير المحدود للمــوارد، وتلبية الرغبات دونَ قيود، وحريّة التصرّف بالجســد، وتعديلِ المناهج التربويّة المحليّة بما يتناسبُ مع الأفكار الليبرالية.

سادسًا: الحرية الحقيقية من منظور خُلُقي إنساني:

بعدَ توضيح الحرّيّة المزيّفة التي يســعى النظامُ الليبراليُّ إلى تســويقها وفرضها على شعوب العالم لتحقيق غاياته في تحقيق الأرباح، والســيطرة والهيمنة على الشــعوب المستضعفة، لا بُدَّ الآن من توضيح مفهوم الحرّيّة الحقيقية وأبعادها التي ترتكزُ على المنظور الخُلُقيّ الذي يحترمُ إنسانيّةَ الإنسانيّة، والتي لا تُختَصَرُ بالبعد المادّيِّ فقط. وهي ترتكزُ على:

١- حرّيّةُ الاختيار الواعي والمسؤول:

الحرّيّةُ الحقيقيةُ قائمةٌ على اســتخدام العقل وتحكيم الضمير عند اتخاذ القرارات، ولكن لا يعني تحكيمُ العقل إغفالَ الجوانب الروحيّة، كما فعلَ (ديكارت-René Descartes)؛ حيثُ قالَ بضرورة تحرّر الإنســان من كلِّ السلطات إلا ســلطةَ العقل[1]، وكأنَّ العقلَ المخلوقَ المحدودَ هــو القاعدةُ فقط؛ فالحرّيّةُ الحقيقيةُ هي اختيارٌ عقليٌّ واعٍ، ولكن دونَ إغفال الجوانب الخُلُقيّة. وبالتــالي فليس فقط قاعدةُ الربح والخســارة المعتمدةُ من قبل الليبرالية هــي الحَكَمَ في اتخاذ القرارات، بل هناك أيضًا الجانبُ الروحيُّ الإنســانيُّ الخُلُقيّ، يجبُ أخذُه بالحسبان؛ فالإنسانُ مُستَخلَفٌ في هذه الأرض، يقولُ تعالى:

﴿وَإِذْ قَــالَ رَبُّــكَ لِلْمَلَائِكَــةِ إِنِّي جَاعِــلٌ فِي الْأَرْضِ خَلِيفَــةً﴾ [البقــرة: ٣٠]،

١ - حميدة هرباجي: «تأويل سارتر للحرية الديكارتية»، ص٨٥٧.

وبالتالي فأيُّ قرار يتّخذُهُ هو مسؤوليّةٌ لحمله لهذه الأمانة، يقولُ تعالى: ﴿**إِنَّا عَرَضْنَا الْأَمَانَةَ عَلَى السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَالْجِبَالِ فَأَبَيْنَ أَنْ يَحْمِلْنَهَا وَأَشْفَقْنَ مِنْهَا وَحَمَلَهَا الْإِنسَانُ إِنَّهُ كَانَ ظَلُومًا جَهُولا**﴾ [الأحزاب: ٧٢].

وهنا أيضًا نؤكّدُ على ضرورةِ الاختيارِ الحرِّ دونَ توجيهِ وفَرضِ أحكامٍ فوقيّةٍ مسبقةٍ، ومستبدّة، وموجّهَة، كالتي تفرضُها الليبراليةُ على الآخرينَ، وأبرزُ مثالٍ على ذلك، كلُّ من يعادي (الكيان الإسرائيليّ) أو مجرّد الاعتراضِ على مجازرِه في (غزّة) و(لبنان) وغيرها من دولِ العالمِ، يجري اتّهامُه مباشرةً بسرديّةِ "معاداة الساميّة".

٢ - الحرّيّةُ الحقيقيةُ هي توازنٌ بين الذاتِ والمجتمعِ:

الحرّيّةُ الحقيقيةُ مبنيّةٌ على النظرةِ للجماعةِ ومصلحةِ الجميعِ، وليست مبنيّةً على مصلحةِ الأنا والذاتِ فقط؛ فالذاتُ لها حقٌّ، ولكنْ إذا تعارضتِ المصلحةُ الذاتيةُ مع المصلحةِ الجمعيّة، فالأُولى هي مصلحةُ الجماعةِ إنْ كانَ فيها الخيرُ، وكانتْ لا تتعارضُ مع القيمِ الخُلُقيّةِ الحاكمة.

إذًا، ليسَ رأسُ المالِ والقدراتُ الماديّةُ هما المحدّدَان الوحيدَان لقيمةِ كلِّ فردٍ، بل الحرّيّة والقيمة الحقيقية تنبعُ من العطاءِ، وليس من الأخذِ وتحقيقِ الأرباحِ فقط. يقولُ (كانط-Kant) في هذا المجال: "أن تكونَ حرًّا معناه أن تكونَ ذا مسؤوليّةٍ خُلُقية"[1]، فهذهِ المسؤوليةُ الخُلُقيّةُ، والتي هي مصداقٌ للحرّيّة الحقيقية، تكونُ تجاهَ النفسِ وتجاهَ الآخرينَ.

ولا بدَّ لهذه الحرّيّةِ الخُلُقيّةِ أن تقودَنا للقيمِ الدينيّةِ، وخاصّةً (الدين الإسلاميّ)، الذي يُديرُ ويُوعّي ويُوجّهُ الإنسانَ نحوَ صلاحِه وصلاحِ مجتمعِه، من خلالِ إدارةِ علاقتِه مع اللهِ، والنفسِ، والآخرينَ، والطبيعة.

فالحرّيّةُ الحقيقيةُ إذًا، من منظورٍ خُلُقيٍّ إنسانيٍّ، هي قدرةُ الإنسانِ على الاختيارِ الواعي والحرِّ، دونَ أيّ ضغوطٍ خارجيّةٍ عليه، مع مراعاةِ الصالحِ العامِّ، وعدمِ جعلِ تحقيقِ المنفعةِ الفرديةِ فقط هو الهدفَ السامي، استنادًا إلى منظومةٍ قيميّةٍ خُلُقيةٍ تحترمُ الكرامةَ الإنسانيّةَ.

---

١ - فرحاية بن بيهي: «ثلاثية الحرية والأخلاق والدين عند كانط»، ص٨٣

سابعاً: الحرية الحقيقية طريق الخلاص وتحقيق السعادة للبشرية

بعدَ توضيحِ مفهومِ الحُرِّيَّةِ الحقيقيَّة، وماهيَّةِ النِّقاطِ الخُلُقيَّةِ الَّتي ترتكزُ عليها، أصبحَ واضِحًا، بأَنَّهُ لدينا طريقين، هما طريقٌ ليبراليٌّ رأسماليٌّ مادِّيٌّ مُتوحِّشٌ يُعظِّمُ الفردانيَّةَ والذَّاتيَّةَ وتحقيقَ الأرباحِ دونَ أيِّ رادعٍ إنسانيٍّ أو خُلُقيٍّ، ويزرعُ حُرِّيَّةً وَهْميَّةً مُزيَّفَةً في عُقولِ الشُّعوبِ لتعظيمِ نَموذجِهِ وفرضِ سَيْطَرَتِهِ على الآخرينَ الَّذينَ يُعارضونَهُ؛ وبالمقابلِ، هناكَ طريقٌ خُلُقيٌّ إنسانيٌّ يَرتكزُ على قِيَمِ الخَيْرِ الحاكِمَةِ وعلى مَبادئِ الأديانِ السَّماويَّةِ وتحديدًا الدِّينِ الإسلاميِّ، "فالمبدأُ الخُلُقيّ هو مبدأُ الحُرِّيَّة، وهوَ حتمًا يقودُنا إلى الدِّين"[1].

وبالتَّالي، إذا جرى الاعتمادُ على هذهِ النَّظريَّةِ الخُلُقيَّة، سيؤدِّي هذا إلى تراجُعِ وجهةِ النَّظرِ الأُخرى غيرِ العادلة، وهذا ما سيَجعلُ الإنسانيَّةَ في حالةِ خَلاصٍ من هذا النِّظامِ المُستبدِّ المُحيطِ بها؛ لأنَّ النَّظريَّةَ الخُلُقيَّةَ تَحترمُ الذَّاتَ ولكن تَجعلُ حقوقَ الجماعةِ أوّلًا، وليس فقط الرِّبْحَ الفرديَّ وتحقيقَ المكاسبِ الشَّخصيَّة.

وهذه النَّظريَّةُ الخُلُقيَّةُ تَحفَظُ حدودَ الله تعالى في عبادِه وفي مَوارِده، يقولُ تعالى: ﴿**وَالَّذِينَ إِذَا أَنفَقُوا لَمْ يُسْرِفُوا وَلَمْ يَقْتُرُوا وَكَانَ بَيْنَ ذَٰلِكَ قَوَامًا**﴾ [الفرقان: ٦٧]. وبالتَّالي، فهذا التَّوازُنُ وهذه المَخافةُ من الله تعالى، والتَّفكيرُ بأنَّ الدُّنيا هي دارُ مَمَرٍّ وليستْ هي المُنتهى، بل الآخرةُ هي الأساسُ الَّذي يَجبُ أَخذُهُ بالاعتبارِ في كُلِّ قرارٍ وكُلِّ تَصرُّفٍ نَقومُ بِه، يقولُ تعالى: ﴿**وَوُضِعَ الْكِتَابُ فَتَرَى الْمُجْرِمِينَ مُشْفِقِينَ مِمَّا فِيهِ وَيَقُولُونَ يَا وَيْلَتَنَا مَالِ هَٰذَا الْكِتَابِ لَا يُغَادِرُ صَغِيرَةً وَلَا كَبِيرَةً إِلَّا أَحْصَاهَا ۚ وَوَجَدُوا مَا عَمِلُوا حَاضِرًا ۗ وَلَا يَظْلِمُ رَبُّكَ أَحَدًا**﴾ [الكهف: ٤٩].

وفي حالِ أَخذِ هذهِ القضايا، وهذهِ الحُرِّيَّةِ الخُلُقيَّةِ المسؤولة (القائمة على أنَّ الإنسانَ ليس مُخيَّرًا ولا مُسيَّرًا بل أمرٌ بينَ أمرين) بالاعتبار، فهذا سيَضمنُ سعادةَ الدَّارَين، الدُّنيا والآخرة، لنا ولِمُجتمعِنا ولشُعوبِ العالمِ كافَّةً، وخاصَّةً المُستضعَفَة منها.

إذًا، نَحتاجُ إلى الحُرِّيَّةِ الحقيقيَّةِ المُستندةِ إلى المنظورِ الخُلُقيّ الإنسانيِّ، في سبيلِ خَلاصِ البشريَّةِ من الحُرِّيَّةِ الوَهميَّةِ المُزيَّفَةِ الَّتي زَرَعتْها الليبراليَّةُ الماديَّةُ الرَّأسماليَّةُ في النُّفوسِ من جهة، وحِفظِ حدودِ الله بما يَضمنُ الصالحَ العامَّ في المُجتمعِ على حسابِ المَصلحةِ الماديَّةِ الفرديَّة، وبالتَّالي تَحقيقِ سعادةِ المجتمعِ ورفاهِه في الدَّارَين، الدُّنيا والآخرة.

---

١ - فرحاية بن بيهي: «ثلاثية الحرية والأخلاق والدين عند كانط»، ص٨٣.

الخاتمة

من خلال هذا المقال العلميِّ، جرى توضيحُ الفرق بينَ الحُرِّيَّةِ الوَهميَّةِ الَّتي تتبنَّاها وتُروِّجُ لها الليبراليَّةُ المَادِّيَّةُ الرَّأسماليَّةُ المُتوحِّشَةُ، الَّتي أساسُها الفردانيَّةُ وحُبُّ التَّملُّكِ المادِّيِّ والاستهلاكِ غير المحدود، مقابل الحُرِّيَّة الحقيقيَّةِ القائمةِ على التَّوازُنِ والقِيَمِ الخُلُقيَّةِ والإنسانيَّةِ، الَّتي تتبنَّاها الأديانُ السَّماويَّةُ وتحديدًا الدِّينُ الإسلاميُّ؛ حيثُ احترامُ حدودِ اللهِ -تعالى- هو المُوجِّهُ لسلوكيَّاتِ الأفرادِ تحتَ مظلَّةِ هذا الدِّينِ العادلِ الرَّحيمِ.

وفي مقارنةٍ أخيرةٍ بينَ النَّظريَّةِ الليبراليَّةِ من جهةٍ، والنِّظامِ الإسلاميِّ الخُلُقيّ الإنسانيِّ من جهةٍ أُخرى، إنَّ الفروقاتُ هي وفق الآتي:

المتغير	الليبرالية الرأسمالية المادية	النظام الإسلامي الخُلُقيّ الإنساني
المرجعية الأساس	الفرد هو المرجعية الأعلى، ولا سلطة فوق القانون الوضعي	الله تعالى هو المرجعية الأساس والوحيدة، والتشريع مُستفاض منه
الغاية من الحرية	تحقيق المنافع الماديّة والرغبات الشخصية	عبادة الله تعالى، تزكية النفس، احترام حدود الله تعالى، تحقيق العدل
القيم	سائلة قابلة للتغيير المستمرّ بناء للمصلحة الفردية	ثابتة غير قابلة للتغيير (الإيمان بالله تعالى، العدل، الرحمة، الخير، الإيثار، ..إلخ)
الحدود	القانون الوضعي وحريّة الآخرين	التشريع الإلهي

المسؤولية	مسؤولية تقف عند حدود الذاتية والفردانية	مسؤولية أمام الله والنفس والمجتمع والطبيعة
الحرية الاقتصادية	حرية شبه مطلقة تبرر التعامل اللاأخلاقي ومفاهيم الاستغلال والاحتكار وغياب العدالة في التوزيع	مضبوطة بالعدل وحقوق الآخرين وتحريم الربا والاحتكار والربح المحدود
الحرية الدينية	حريّة شخصية في تبني معتقد معيّن، ولكن الاتجاه العام هو نحو فصل الدين عن الدولة وعن المجتمع	لا إكراه في الدين، ولكن الدين عند الله الإسلام

الجدول رقم ١ : الفروقات بين النظرية اليبرالية والنظام الإسلامي الخُلُقيّ الإنساني

المصدر: من إعداد الباحث

لائحة المصادر والمراجع

- **القرآن الكريم.**
- محب الدين الزبيدي: تاج العروس، تحقيق: علي شيري، دار الفكر، بيروت، لا ط، ١٤١٤ه/١٩٩٤م.
- تيرس حبية: مبدأ الحرية في التربية عند جون جاك روسو، مجلة الراصد العلمي، المجلد٦، العدد١، جامعة وهران ١ أحمد بن بلة، الجزائر، أيار ٢٠١٩.
- حميدة هرباجي: تأويل سارتر للحرية الديكارتية، مجلة الحكمة للدراسات الفلسفية، المجلد ١٠، العدد، ٢، مركز الحكمة للبحوث والدراسات، الجزائر، ٢٠٢٢.
- رقية بوسنان: إشكالات الحرية وسياقات ممارستها عند مالك بن نبي قراءة في سلسلة مشكلات الحضارة، مجلة الثقافة الإسلامية، العدد ١٦، وزارة الشؤون الدينية والأوقاف الجزائرية، الجزائر، ٢٠٢٠.
- صائب مهدي: العولمة ودور الشركات المتعددة الجنسيات في النظام العالمي الجديد، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد ٦، العدد ١٧، جامعة الكوفة، العراق، ٢٠١٠.
- عبد الحميد العبيدي: قراءة نقدية في الأسس الأيديولوجية للفردانية وراهنيتها في المجتمعات العربية، مجلة عمران، المجلد ٨، العدد ٢٣، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ومعهد الدوحة للدراسات العليا، قطر، ربيع ٢٠٢٠.
- علي الخامنئي: لقاء تحت عنوان الثورة الإسلامية والغزو الثقافي، مع مجموعة من أدباء الحوزة الفنية التابعة لمؤسسة الإعلام الإسلامي، ١٨ ربيع الثاني ١٤١٤ هـ.
- غزالي بلعيد: مبدأ الحرية وحدود ممارستها، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، المجلد٧، العدد٢، جامعة عين تموشنت، الجزائر، ٢٠٢١.
- فرانسيس فوكوياما: نهاية التاريخ والإنسان الأخير، ترجمة فؤاد شاهين وجميل قاسم ورضا الشايبي، مركز الإنماء القومي، بيروت، لا ط، ١٩٩٣.
- فرحاية بن بيهي: ثلاثية الحرية والأخلاق والدين عند كانط، مجلة تطوير، المجلد ٥، العدد

٢، جامعة سعيدة الدكتور مولاي الطاهر، الجزائر، كانون الأول ٢٠١٨.

- مارتن كريستنسن، كريستيان هالوم، أليكس ميتلاند، كوينتين بارينيلو، كيارا بوتاتورو: البقاء للأغنى، ضرورة فرض ضرائب على أصحاب الثراء الفاحش الآن لمحاربة اللامساواة، منظمة أوكسفام الدولية، أوكسفورد، لا ط، ٢٠٢٣.
- مجمع اللغة العربية: المعجم الوجيز، دار النشر مجمع اللغة العربية، القاهرة، ط ١، ١٩٨٠.
- محمد حسين الطباطبائي: الميزان في تفسير القرآن، دار الأعلمي للمطبوعات، بيروت، ط١، ١٩٩٧.
- منى عمار: عولمة الشركات المتعددة الجنسيات دعم أم هيمنة على الدول النامية، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، المجلد ١٢، العدد ٨٢، جامعة المنصورة، مصر، كانون الأول ٢٠٢٢.

المصادر الأجنبية:

- Elisabeth Clément: La Liberté, Hatier, France, 2019, (no ed.).
- Joseph Nye: Soft Power, PublicAffairs, New York, 2004, (no ed.).
- United Nations: The Sustainable Development Goals Report, P 12, www.unstats.un.org/sdgs/report/2023/The-Sustainable-Development-Goals-Report-2023.pdf.